

تقرير عن المؤتمر الدولي "الاجتهاد في قضايا الأسرة"

الذي عقد بجامعة مؤتة بالأردن في الفترة من ١٧-١٩ يوليو ٢٠٠٥ م

إعداد: أ. أحمد على سليمان (*)

بعد مضي أكثر من عامين من التنسيق والإعداد، وبالتحديد أثناء انعقاد مؤتمر «الاجتهاد في قضايا الصحة والبيئة والعمران»، الذي عقد في رحاب جامعة اليرموك الأردنية، في الفترة من ٣-٥ يونيو ٢٠٠٣ م، قام الأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام، الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية، بالاتفاق مع الأستاذ الدكتور عبيد الدحيات، رئيس جامعة مؤتة آنذاك، ومع الأستاذ الدكتور عبد الحميد المجالي، العميد السابق لكلية الشريعة بجامعة مؤتة، على عقد مؤتمر عن «الاجتهاد في قضايا الأسرة»، ومنذ ذلك التاريخ والتنسيق مستمر، حتى جاء أ.د سليمان عريبات رئيس الجامعة الجديد، والدكتور محمد الزغول، العميد الجديد لكلية الشريعة، وقد أبدى رغبة ملححة في عقد المؤتمر، وعقدت اجتماعات مشتركة بين الرابطة والجامعة في القاهرة وفي مؤتة، حتى شاءت إرادة الله بانعقاد هذا المؤتمر.

وقد سافر أ.د جعفر عبد السلام وبرفقته الأستاذ أحمد على سليمان، والأستاذة غدير محمد محيى الدين إلى الجامعة قبيل انعقاد المؤتمر بأربعة أيام؛ لاستكمال الترتيبات النهائية المتعلقة بالمؤتمر.

وفي صبيحة يوم الأحد ١١ جمادى الآخر ١٤٢٦ هـ ١٧ يوليو ٢٠٠٥ م، بدأت فاعليات المؤتمر بالجلسة الافتتاحية التي حضرها حشد كبير من المفكرين والعلماء والباحثين ورجال الإعلام، وعقدت في مسرح عمادة الطلبة بمقر جامعة مؤتة بمدينة الكرك الأردنية، واستهلّت بآيات من الذكر الحكيم.

ثم تحدث أ.د محمد الزغول، عميد كلية الشريعة بجامعة مؤتة ومقرر المؤتمر، قائلاً:

على ثرى مؤتة الطهور ذكرى الفتح الأول، وعبق الشهادة الفواح، أرض الكرامة

(*) الباحث برابطة الجامعات الإسلامية.

والتضحية والفداء، وفي رحاب جامعة مؤتة المنارة الوفية لقيادتها الهاشمية، حاملة شعلة الإيمان والمجد والانتماء، وفي أفياء كلية الشريعة، التي أخذت على عاتقها حمل أمانة العلم والمعرفة، وتحقيق رسالة الإسلام السمحة، بفقهِ متوازن ووسطية واعتدال؛ لمواكبة العصر في تحدياته ومستجداته، وبالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية، وأمينها العام الأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام، وبدعم مخلص ودؤوب من الأستاذ الدكتور سليمان عربيات، رئيس الجامعة، ونوابه الكرام. تلتقى هذه النخبة من علماء الأمة الأجلاء، ويلتئم هذا الجمع الطيب؛ لمناقشة قضية من أجل قضايا العصر، ألا وهي الاجتهاد في قضايا الأسرة ومستجداتها وأحكامها.

وأوضح سيادته أن الفقه الإسلامي برهن في كل عصر على أنه الأقدر على العطاء والتجديد والتفاعل مع القضايا الإنسانية المستجدة في كل ميدان، وأن الشريعة الإسلامية بما اشتملت عليه من خصائص في ربانية مصدرها، وشمول منهجها، وعطاء وتوازن أحكامها، ووسطية رسالتها؛ صالحة لكل زمان ومكان، معطاءة على كل صعيد، متجددة تجدد الحياة، ومتوافقة مع الفطرة ومنطق العقل.

وقال الدكتور الزغول: «ولما كان أمن المجتمع يبدأ من أمن الأسرة، ولما كانت الأسرة هي الصورة المثلى للحياة المستقرة، التي تنسجم مع فطرة الإنسان وطبيعته، إذ في ظلها تنمو المشاعر والعواطف الإيجابية وتتحقق الطمأنينة والسكينة. لهذا كله جاء هذا المؤتمر ليعالج المستجدات في قضايا الأسرة، إيماناً من المؤتمرين - أهل العلم والفقه - بأن في الشريعة الإسلامية من الحلول والأحكام ما يحقق صلاح الإنسان والإنسانية، والسعادة والطمأنينة، وأن من واجب فقهاء المسلمين أن يتلمسوا الكل جديد أو طارئ الحل الأمثل والأقوم المستمد من الشريعة، بما يعبر عن روحها وحقيقتها وجوهرها، من خلال الاجتهاد والتجديد والبحث والتفكير، منطلقين في ذلك كله من مصادر الفقه الإسلامي الأصلية، مسترشدين بقواعد الأصول وضوابط الفتوى ومناهج الفقهاء في الاستنباط.

ولأجل إثراء البحث وإغنائه، وتحقيقاً لمعنى الاجتهاد الجماعي، وحرصاً منا للوقوف

على أنجح الحلول وأدق الأحكام، فقد خاطبنا - بالتعاون مع الأمانة العامة لرابطة الجامعات الإسلامية - العشرات من العلماء والمفكرين، فكانت الاستجابة الرائعة من أكثرهم، إذ تلقت اللجنة المنظمة للمؤتمر نحواً من ثلاثين ورقة عمل وبحث ودراسة مقدمة من علماء من مصر والمملكة العربية السعودية ولبنان والأردن، مما يشكل أتمودجاً للتعاون والتواصل العلمي بين بلدان العالم العربي والإسلامي.

وفي نهاية كلمته توجه الدكتور محمد الزحول بالشكر لمعالي أ.د عبد السلام العبادي، وزير الأوقاف والمقدسات الدينية، على تفضله برعاية هذا المؤتمر، وحرصه على إنجاح مهمته، وإثراء دوره وعطائه. كما توجه بالشكر والتقدير لمعالي أ.د سليمان عرييات رئيس جامعة مؤتة ورئيس المؤتمر؛ لدعمه الكامل والدؤوب لإنجاح المؤتمر. وتوجه بالشكر كذلك لسعادة أ.د جعفر عبد السلام، الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية، لما قدمه من رعاية خاصة ومتابعة جادة حثيئة.

ثم تحدث أ.د جعفر عبد السلام الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية قائلاً:

نحن في يوم من الأيام المجيدة، وفي مكان مبارك بدأ منه الإسلام في الاتجاه نحو الغرب، فمن هذا المكان بدأت أولى الفتوحات الإسلامية التي أنارت وجه الحياة، مشيراً إلى جهود المملكة الأردنية الهاشمية ملكاً وحكومة وشعباً في حمل رسالة الإسلام والسلام، وموضحاً أن التعاون بين رابطة الجامعات الإسلامية والجامعات الأردنية اكتسب طابعاً خاصاً يتميز بالحيوية والتجديد؛ لذا كان التعاون مع جامعة آل البيت مثمراً، وأنتج «إعلان عمان» عام ١٩٩٩م، والذي وضع فلسفة لرابطة الجامعات الإسلامية للتعامل مع التحديات والمتغيرات الداخلية والدولية. وكان التعاون مع جامعة اليرموك خلافاً ومثمراً، وقد أنتج مؤتمراً عُقد بها عن «الاجتهاد في قضايا البيئة والصحة والعمران» عام ٢٠٠٣م، والذي أنتج إعلاناً مهماً، حمل عنوان: «الميثاق الإسلامي للبيئة»، وكان كل ما جاء به محل اهتمام من جامعاتنا الإسلامية، حيث تبنت نموذجاً لكلية لدراسات البيئة، كما أوضحت موقف الشريعة الإسلامية في هذه القضايا المهمة، وكيف تحث على حماية البيئة بكافة عناصرها: اليابس، والماء، والهواء.

واليوم نأتى إلى جامعة مؤتة لتتحدث عن « الاجتهاد فى قضايا الأسرة»، وهى قضايا مهمة ومتجددة، وتحتاج إلى ابتكار حلول للمشكلات المتجددة والمستمرة، بل لعلنى أقول إن الأسرة ربما يحكمها من قوانين وأعراف وعادات هى من أهم الجوانب المرصدة للتغير، بل والمقصودة من أعداء الإسلام الذين يتربصون بنا الدوائر، ويريدون أن تنهار الأسرة المسلمة كما انهارت من قبل الأسرة الغربية.

لذا وجب أن نجتهد فى ابتكار حلول للمشكلات التى تحيط بالأسرة المسلمة؛ لكى نحافظ عليها، ونجعلها تعيش روح العصر دون إفراط أو تفريط فى القيم والمبادئ الثابتة والأساسية التى وضعتها الشريعة الغراء.

وأوضح الأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام الأهداف المرجوة من عقد هذا المؤتمر مبيئاً أننا نستهدف الحفاظ على الأسرة المسلمة بقيمتها وأعرافها وطريقتها المثلى، ونحاول أن ندفع عنها عوامل الفرقة والاعتراب؛ لذا سنجدون إطاراً ثابتاً لعلاقات الأسرة حرصت الشريعة على وضعه، ولم يشذ عنه أحد من العلماء والفقهاء. وهو المحور الأول لهذا المؤتمر. فسنجد فيه العديد من البحوث والدراسات التى تناولت هذا المحور بوضوح، مثل: بحث أ.دنبيل السمالوطى بعنوان: «النموذج الإسلامى فى التنشئة الاجتماعية»، وبحث أ.د محمد العدوى بعنوان: «الأسرة المسلمة فى مواجهة التحديات المعاصرة».

ومن ثم فإننا نحاول أن نجتهد لوضع الحلول للمشكلات المستجدة فى حياتنا بما لا يخرج عن إطار شرعنا الحنيف. لذا سنجد بحوثاً عديدة تعالج «قضايا النسب بين الإثبات والنفى» للدكتور سعاد صالح، و«دور الاجتهاد الانتقائى فى معالجة أسباب الطلاق» للدكتور محمد الدسوقي. و«فحوفكر جديد لقضايا المرأة والأسرة فى العمل والمشاركة السياسية» للدكتورة زينب رضوان، و«الدور السياسى للمرأة وأثره فى قضايا المرأة» للدكتور جعفر عبد السلام، و«الصور المستحدثة للزواج» للدكتور نبيل غنايم.

كما نستهدف دق ناقوس الخطر ضد المحاولات التى تريد هدم الأسرة المسلمة،

أو تتلمس السبل لطمس معالمها وتهميش دور ما في حياتنا. إننا نستهدف كذلك أن نضع حلولاً مرنة للمشكلات في إطار شريعتنا لغراء، مع استخدام الآليات المرنة، التي يقدمها علم أصول الفقه والاجتهاد للوصول إلى الأحكام الشرعية للمستجدات التي تواجهنا في حياتنا. كل هذا سندرسه بهذا المؤتمر - معون الله وتوفيقه-، فنحن في مرحلة تحديات حاسمة أحد الجوانب فيها هو الأسرة المسلمة، ويجب أن نواجهها بالقدر الذي تحتاج إليه. وأعتقد أن هذا المؤتمر سيكون علامه متميزة في هذا النطاق، ونرجو أن نخرج بتصورات، تضع حلولاً لمشاكلنا، ونبهننا إلى أخطار الانبهار بالغير والتشبه به فيما لا يجوز.

وقال سيادته: مرة أخرى أشكر الأردن الشقيق -ملكاً وحكومة وشعباً- على إتاحة هذه الفرصة لهذه النخبة؛ لكي تعرض فكرها في جامعة عريقة هي جامعة مؤتة، التي تذكرنا ببعض أمجاد الإسلام وبنخبة من الصحابة الأبرار، الذين نالوا شرف الاستشهاد في هذه المنطقة.. أشكر رئيس جامعة مؤتة وأشكر الأخ والصدیق الدكتور محمد الزغول، على ما بذله من جهد في سبيل أن يخرج لنا مؤتمراً علمياً كبيراً، سيظل مرتبطاً باسم المنطقة وهذه الجامعة العريقة.

كما أشكر السادة العلماء من الجامعات الإسلامية، الذين تجشّموا المشاق في البحث والسفر؛ ليقدموا خدمات لدينهم ولعلمهم ولأسرهم.

ثم تحدث معالي الأستاذ الدكتور سليمان عرييات، رئيس جامعة مؤتة موضعاً أن المجتمع الإسلامي المعاصر يستمد قوته وثباته من تمسكه بمبادئ الإسلام السمحة التي تبنى أسرة قوية مؤمنة صلبة متماسكة، منها تخرج الأجيال الواعدة لمستقبل زاهر -إن شاء الله- كما خرج المسلمون الأوائل من رحم هذه الأمة والأسرة المؤمنة وانطلقوا في الأرض، خفاً وثقلاً لنشر الإيمان والخير، وحتى تكون لهذه الأمة مكانتها تحت الشمس.

وأشار معاليه إلى أن موضوع الاجتهاد في قضايا الأسرة من الأهمية بمكان، إذ يلقي الضوء على دور العلماء المسلمين في معالجة ما تتعرض له الأسرة المسلمة من

تحديات ومشكلات أفرزتها تداعيات العولة المتوحشة، وثقافة التغريب، والقوى الغاشمة المضللة، في محاولة لنزع القيم العربية والإسلامية من نفوس شباب الأمة، مشيراً إلى أن الأسرة المسلمة أصبحت في خطر حقيقى يهدد مكائنها ورسالتها ونسيجها، ليعصف بوحدها وتضامنها، ويحاول المساس بمقوماتها كما أرساها الإسلام السمح.

وطالب معاليه بضرورة المحافظة على الأسرة المسلمة وحمايتها من الانصهار في خضم هذه الفوضى العارمة والهجمة الظالمة في ظل المتغيرات العالمية، كما طالب علماء الأمة بالوقوف وقفة صادقة، ومواجهة شجاعة؛ لوضع الحلول العلمية والاجتهاد في قضايا الأسرة وغيرها من القضايا التي تشغل بل المسلمين؛ لتمكينها من القيام برسالتها الإنسانية، وحماية المجتمع والأخلاق من الانهيار.

ثم تحدث معالي الأستاذ الدكتور عبد السلام العبادى - وزير الأوقاف وشئون المقدسات الإسلامية، وراعى المؤتمر - موضحاً أن الاجتهاد يعدُّ الجهاز (الديناميكي) المعجز في بناء الشريعة الإسلامية وعنوان خلودها، ومن ثم تبرز أهمية المؤتمر لتعامله ومناقشته لقضايا الأسرة؛ انسجاماً مع المذاهب الإسلامية بسعتها وشموليتها، بعيداً عن التمسك بالآراء المرجوحة التي مازالت بعض بلاد المسلمين تتمسك بها، وقال: إنه تواجهنا قضايا معاصرة عديدة لا بد معها من النظر الاجتهادى، الذى يحترم مصادر الشريعة ولا يغفل قضايا وموضوعات الأسرة.

وأوضح أن الاجتهاد هو الآلية التي تمكن من عملية الاختيار من الآراء الفقهية المتعددة، على أساس قوة الدليل وتحقيق المصالح الشرعية المعتمدة، لافتاً إلى حاجة الجهات التشريعية في البلاد العربية لهذه الجهود؛ لإثراء مسيرة قوانين الأحوال الشخصية فيها، ومطالباً بضرورة تعاون علماء المسلمين في معالجة القضايا المستجدة في أمور الأسرة المسلمة.

* وبعد الجلسة الافتتاحية بدأت جلسات المؤتمر، حيث عقدت ست جلسات تمت فيها مناقشة ما يزيد على ثلاثين بحثاً وورقة مقدمة من الجامعات الإسلامية ومن

جامعة مؤتة، كما تم عقد حلقتين نقاشيتين على هامش المؤتمر، تناولت الأولى موضوع الإعلام والأسرة، وتناولت الثانية الأسرة المسلمة بين الثبات والتفكك.

وقد أكدت الدراسات والبحوث والمناقشات التي أجريت على أهمية البناء الإسلامي للأسرة، وعلى ضرورة التمسك به، والعض عليه بالنواجذ؛ لمواجهة الموجات العاتية التي تحاول النيل من تماسك الأسرة المسلمة -نواة المجتمع الإسلامي الكبير-، وأن ذلك لن يكون إلا بالسير على المبادئ الشرعية التي سنّها الإسلام للحفاظ على الأسرة والمجتمع.

وتوّلت الأبحاث والمداخلات من السادة الباحثين، حيث تحدث سماحة الشيخ سعيد الحجواوي -مفتى عام المملكة الأردنية الهاشمية- عن الزواج المدني، مشيراً إلى أنه عقد علماني وضعي، يطبق على الناس دون اعتبار لدين. وأوضح أن قانون الأحوال الشخصية الأردني ينظم أحوال الأردنيين المسلمين في الخارج، وعلى الرغم من ذلك لم تُحل مشكلات المسلمين الأردنيين بالخارج؛ نتيجة لأسباب كثيرة أهمها: الجهل بالدين، وعدم اعتماد بعض المراكز الإسلامية الأردنية بالخارج. وأكد سماحته أن قانون الأحوال الشخصية لا يعترف بالزواج المدني للأسباب التالية:

١- لأن عقد الزواج المدني يقتصد إلى الإيجاب والقبول في مجلس العقد، وبالتالي لا ينعقد الزواج.

٢- لأن عقد الزواج المدني لا يشترط الشهود، وهو باطل كذلك؛ لقوله ﷺ: «لا زواج إلا بولي وشاهدي عدل».

٣- لأنه لا يحرم زواج المحارم، والإسلام يحرم زواج المحارم.

هذا وقد وافق عليه بعض العلماء، إلا أنهم لم يوافقوا على زواج المحارم.

وشدد سماحته على أن عقد الزواج المدني يخالف الإسلام؛ لأنه يقتصد للشروط التي وضعها الشرع الحنيف، كما أنه منطوي على مصالح شخصية أو مادية للحصول أو الحصول على الجنسية، كما أن الزواج المدني يقرر زواج المثليين، وهذا ما يرفضه الإسلام ويحرمه.

وأشار سماحته إلى إن خطر الزواج المدني لم ينحصر فقط في أهل الدول العلمانية، بل تعداه إلى بعض الجاليات الأخرى، وتسمى الدول التي تطبقه إلى تطبيقه على الدول الأخرى، وهناك أكثر من مرحلة لتطبيقه. كما شدد سماحته على أن هذا الزواج يعتبر خطراً يهدد مجتمعاتنا الإسلامية، وينبغي أن يكون هناك تنسيق بين الدول العربية والإسلامية للتحذير من مخاطره، والوقوف بصمود لمواجهة.

ثم تحدث الأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام - الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية وأمين عام المؤتمر - عن الدور السياسي للمرأة مؤكداً أن الإسلام أقر للمرأة بحقوقها في المشاركة السياسية، وأنها لعبت دوراً كبيراً في نُصرة الإسلام والتمكين له منذ البعثة، وفي مختلف العصور، وإن اختلفت هذه الأدوار من وقت لآخر. واستعرض سيادته مواقف أمهات المؤمنين - رضوان الله عليهن - والأنصاريات.

واستنكر سيادته الهجمة الشرسة على الإسلام، والتي تتخذ المرأة وقوداً لها، وللأسف، تستجيب المرأة والحكومات لها. وينعقد كل يوم مؤتمر للمرأة، وتُوسَّع لها الصفوف في المناصب والأعمال، وتُقدم على الرجل حتى في المجالات التي ربما لا تصلح لها، أو يصلح لها من هو أجدر بها منها كمناصب الولايات الكبرى، وكأننا اكتشفنا إنساناً بيتنا لم نكن نعرفه من قبل!!

وأشار الدكتور جعفر إلى أن معالجة قضايا الأسرة من خلال هذا المؤتمر تعتبر مدخلاً للإنصاف، مبيّناً أن المحور الثابت الذي تدور حوله قضايا الاجتهاد، وهو الذي وضعته الشريعة الإسلامية، وهو من أسس دعائم بناء الأسرة على الدين والخلق، وقيامها على رجل وامرأة، وأنها مؤسسة اجتماعية إسلامية نحرص عليها، وأن هذا المحور تم إقراره، إلا أن المؤتمر اهتم به لدفع غوائل الرذائل التي تحيط بهذا الشأن في عصر العولمة، وتحاول اقتلاع بناء الأسرة المسلمة.

وشدد سيادته على رفض الزواج المثلي والمؤقت بأشكاله الجديدة، ورفض العلاقة بين رجل وامرأة خارج نطاق الزواج الشرعي، وأوضح أن موقف الشريعة من عقد الزواج وعدم السماح بانحلاله إلا لأسباب جوهرية؛ حفاظاً على المجتمع والأسرة والأطفال.

ثم تحدثت الأستاذة الدكتورة زينب رضوان -عضو المجلس القومى للمرأة- موضحة أن من حق الزوجة "عمل خارج وطنها، مشيرة إلى أن الفقهاء الذين يفتون بعدم سفر المرأة سفردة إلا فى صحبة أحد محارمها، استناداً إلى حديث الرسول ﷺ: «لا يحل لمن تؤمن بالسه واليوم الآخر أن تسافر بدون محرم مسيرة يوم وليلة».. تجاهلوا الحكمة التى يرمى إليها الحديث الشريف، فليس المقصود التضيق على المرأة أو عدم الثقة بها، بل حمايتها والحفاظ عليها من أى أذى، خاصة إذا نظرنا إلى ظروف الانتقال فى الصحراء.

وأشارت سيادتها إلى أن حصول الزوجة على موافقة زوجها فى استخراج جواز السفر، أو موافقته على سفرها، هو التزام دينى على الروجة، بل إنه إذا ثار نزاع حول السفر فإن لكل من الزوجين أن يلجأ إلى قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية لفض هذا النزاع، وفقاً للمادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠، الخاص بتنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى الأحوال الشخصية فى المجتمع المصرى.

ثم تحدث الأستاذ الدكتور نبيل السمالوطى -عميد كلية الدراسات الإنسانية بجامعة الأزهر سابقاً- عن النموذج الإسلامى للتنشئة الاجتماعية مشيراً إلى أن الإسلام دين لكل البشر، وليس لأقوام معينة، كما هو الحال فى الديانات السابقة عليه، وهو دين يرفض التعصب، ويتجاوز الانغلاق الطبقي أو العرقى أو اللونى أو الفئوى، ويقر معياراً للتمايز فى تناول الجميع، وهو التقوى، ويتساوى فيها كل البشر، ولا تستأثر بها طبقة دون أخرى.

وأكد سيادته أن الإسلام اهتم بالتنشئة الاجتماعية للأسرة ووظائفها وفعالها، غير أن هناك تحديات كثيرة تواجه الأسرة المسلمة، وتحاول فرض آليات ونماذج ثقافية عليها من خلال العولمة وهناك كذلك التحديات الاستراتيجية، وكذلك الحدائى وأيضاً العقلانية، وأن كل شىء لابد أن نخضعه للعقل لأنه الأساس، وكذلك الارتكاز على البعد المادى، وهذه الاتجاهات تفصل الدين عن الدولة. وهناك اتجاه ما بعد الحدائى،

فهذا الاتجاه يدعو إلى الحرية بكافة أشكالها. وهناك تحديات أخرى تواجه الأسرة المسلمة أهمها:

١- ازدياد نسبة العنوسة.

٢- ارتفاع نسبة الطلاق.

٣- تعاطى المخدرات.

٤- التمرد على سلطة الآباء، وغيرها.

وفى نهاية كلمته أكد الدكتور السمالوطى على أن زواج الرجل بالمرأة، ووقف الزوجة على زوجها نوع من أنواع العبودية لله. كما أن للمرأة الحق فى الحرية. وطالب بتطبيق منهج الله - عز وجل -، كما أن الحل لا يمكن قصره على زيادة الجرعة الدينية فقط، ولكن لابد من تطبيق المنهج الإسلامى الكامل. كما طالب الحكومات بضرورة تحقيق العدالة فى التوزيع، كما أن على وسائل الإعلام ألا تقلل من شأن الوظائف الدونية، ويجب على مؤسسات التربية والجامعات أن تبني الشخصية الإسلامية، وتوطن المعارف العالمية وتنتجها فى مجتمعاتنا.

ثم تحدثت الدكتورة حنان إبراهيم - أستاذ التمويل بجامعة عمان العربية للدراسات العليا- عن نظام تمويل الأسرة فى الشريعة: الثوابت والمتغيرات « مشيرة إلى أن الإنسان ميسال بطبعه إلى التملك، فهو يسعى ويعمل من أجل ذلك؛ لأن المال هو الأداة التى ينفذ بها الإنسان ما يصبو إليه.

وأشارت إلى أن نظام تمويل الأسرة له مدخلات تتمثل فى الآباء والأبناء، وما يمتلكونه من قدرات مادية ومعنوية ومهارات تساعد على الكسب الحلال الطيب.

ثم تطرقت إلى نظام تمويل الأسرة موضحة أن الشريعة تهدف إلى اعتبار الإرادة فى الامتثال الكامل للشرع، وتؤكد الشريعة على أن يكون للمرأة مال خاص سواء بالعمل أو الإرث. ولابد من المشاركة فى تمويل الأسرة والمجتمع بشكل عام، كما أن الشريعة أجازت للمرأة أن تشتترط شروطاً لم توجبها الشريعة عليها إذا كان فى مصلحتها أو مصلحة الأسرة.

وأشارت سيادتها إلى تزايد الدور المادى للمرأة فى الأسرة فى الآونة الأخيرة،

نتيجة مشاركتها المادية في الأسرة. والمشكلة الحقيقية هي الاختلاف في الفهم حول الحقوق والواجبات داخل الأسرة، ومن ثم فلا بد من معالجة هذه الأخطاء حتى ننعم بأسرة سعيدة.

وتحدث الأستاذ الدكتور محمد عبد العليم العدوى -الأستاذ بجامعة الأزهر- عن التحديات التي تواجه الأسرة، مؤكداً أن الأسرة المسلمة لا يمكن لها أن تعيش في اطمئنان إلا بالعودة لمنهج الله؛ لأن هناك رياحاً عاتية تهب على الأسرة المسلمة تود أن تقتلعها من جذورها، تلك التحديات التي يحاول غير المسلمين أن يثوها بيننا.. إن الدعوات المسمومة قد بدأت بترويع المفهوم الغربي للمرأة، ذلك المفهوم الذي أخرجها من طبيعتها ووظيفتها؛ ليجعلها متعة ذاتية ومخالفاً لما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الرجل والمرأة، ومن ثم تفقد المرأة أهم خصائص العفة والحياء والمودة والرحمة ودفء المشاعر والأحاسيس.. تفقد الحب الصادق الذي يستظل بظل الإيمان.

وقال سيادته: إن الإسلام حفظ للمرأة حقها، ولا بد أن نسمع الدنيا كلها إذا كانت الأذان قد صُمَّت والأعين قد عَمِيَتْ. لقد رفع الإسلام قدرها وأعلى شأنها. أما تلك الأسرة اللقيطة التي يريدون أن يفرضوها علينا، فهي الشر المستطير وهي الفوضى بكل المعايير.

وتساءل سيادته: هل تحتاج المرأة المسلمة إلى التحرر؟

وقال: إن الرجل المسلم والمرأة المسلمة في أمس الحاجة إلى التخلص من سجون الفقر والكبت السياسي، ولا بد أن يؤخذ الإسلام ككل. إن الإسلام يرفض للمرأة أن تفقد كرامتها أو ثوابتها أو إخلاصها، لتكون جسداً يُباع ويشترى في أسواق رقيق القرن العشرين والواحد والعشرين. لقد كرمها الله -عز وجل- وجعل لها من الحقوق والواجبات ما هي جديرة به.

وأشار الدكتور محمد الدسوقي -أستاذ الفقه والأصول في الجامعات العربية- إلى أن الأمة في حاجة ملحة إلى ثقافة إسلامية سليمة، تعتمد على الوسطية والاهتمام

بالاجتهاد الاستنباطي الذي يعالج ما تستجد من نوازل ومشكلات، داعياً إلى تعاون علمي إسلامي بين كل المؤسسات الإسلامية في العالم الإسلامي؛ للقضاء على الازدواجية وتكرار الأفكار والدراسات، وإنشاء مجمع فقهي واحد للأمة الإسلامية يمثل الصفوة من العلماء والباحثين؛ لدراسة المشكلات العامة، وأن يكون لقراراته طابع إلزامي، وأن هذا لا يعنى الاستغناء عن المجمع الفقهي الخاصة.

ومن جانبه أكد الدكتور هانى الطعيقات - أستاذ الفقه بجامعة مؤتة - من خلال ورقة عمل بعنوان «الصحة الوقائية للأسرة فى ضوء أحكام الأسرة»، أن الإسلام اهتم بكل فرد من أفراد الأسرة نفسياً وعقلياً واجتماعياً، وكان للإسلام السبق إلى المحافظة على الصحة النفسية والجسمية والعقلية والوقائية، وكان المسلمون الأوائل يطبقونها.

وتحدثت الدكتورة سعاد صالح - عميدة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بجامعة الأزهر - عن «قضايا النسب بين الإثبات والنفي» موضحة أنه يجوز إثبات ولد الزنا؛ لأن ما اشتهر من أن الزنا بإطلاق لا يثبت به النسب هو مما لا يستقيم مع الفهم الشرعي الصحيح، وترى أن ولد الزنا ينسب لأبيه، واستدللت على ذلك بأراء متعددة ودلالات كثيرة ورأى للدكتور عبد الله النجار، مشيرة إلى أن الدافع للزاني هو إشباع رغبته والهروب من جرمته دون أدنى مسؤولية، وأن المجتمع الإسلامي يعاني من ارتفاع عدد اللقطاء بشكل كبير، مما يسبب أضراراً بالغة للمجتمع.

ودعت الدكتورة سعاد من خلال مؤتمر «الاجتهاد فى قضايا الأسرة» - العلماء لفتح باب الاجتهاد، والنقاش حول هذه القضية المهمة، التى صارت منتشرة للأسف، وأوضحت أنه إذا ثبت زنا الرجل بالمرأة، ولم يتعارض مع ذلك نسبة لفراس صحيح، فهنا يلحق بأمه بإجماع الفقهاء. ولكن الخلاف فى نسبته للأب، وهذا ما نفاه الجمهور؛ استدلالاً بحديث الرسول ﷺ: «الولد للفراس وللعاهر الحجر». ولكن - والكلام للدكتور سعاد - أرى أن ينسب لأبيه والباب مفتوح للاجتهاد.

وطرح الدكتور مصطفى سالم - أستاذ القانون الدولي - عدة تساؤلات عن

مشكلات المسلمين بالغرب، وخاصة أحكام الطلاق الصادرة في الدول الغربية، التي يحمل المسلم الغربي جنسيتها. وتساءل: هل يتم الاعتراف بأحكام الطلاق الصادرة من محاكم الغرب في الدول الإسلامية، وتثور هذه المشكلة بصفة خاصة مع المسلمين مزدوجي الجنسية، ودعا إلى ضرورة علاج هذه المشكلة.

وتحدث أحمد على سليمان -الباحث برابطة الجامعات الإسلامية- عن المعالجة الإعلامية لظاهرة العنوسة، مشيراً إلى أن وسائل الإعلام في معظم الدول العربية والإسلامية لم تقم بالدور المنوط بها لعلاج هذه الظاهرة، التي تُعد من أهم بل وأخطر المشكلات الاجتماعية التي تواجه شباب الأمة، والتي تكونت بسبب تضافر مجموعة من الأسباب والمحددات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية والإعلامية.

وأشار إلى أن الآلة الإعلامية كان لها دور كبير في تكريس هذه الظاهرة، بما تبثه على الناس من سموم، وبما تحاول نشره من خلاعة وتحمر ومجون، ومن شأن ذلك أنه يوجب الغريزة الجنسية، ويقلل من أهمية القيم الدينية، فضلاً عن عرضها لنماذج فاشلة من الأسرة، مما يخوف الشباب من الدخول في مؤسسة الأسرة. هذا بالإضافة إلى الأمور الأخرى التي تؤدي إلى انتشار الرذيلة وهتك الحياء وإشاعة الفاحشة، فضلاً عن دورها في انحسار طرق الزواج التقليدي، وتيسير طرق الارتباط خارج البيت، حتى أصبحت هذه الأمور شيئاً مألوفاً، كما أدت إلى ضعف سلطة الوالدين، ومهدت الطريق أمام تقويض عادات المجتمع وأعرافه وثوابته.

وفي نهاية كلمته طالب بضرورة إقلاع وسائل الإعلام عن بث ما من شأنه إعلاء شأن الغريزة الجنسية، وكافة المواد الإعلامية الهابطة، وأن تجعل وسائل الإعلام من أولوياتها علاج ظاهرة العنوسة، وذلك بتقديم نماذج للأسر الناجحة التي تجذب الشباب إلى الدخول في مؤسسة الأسرة، وحث المقتدرين على إنشاء صناديق للبطالة وصناديق لإعانة الشباب على الزواج، وكذلك حث أولياء الأمور على تيسير أمور الزواج، وقبل ذلك كله عليها أن تقدم كل ما من شأنه ترسيخ القيم الإسلامية في نفوس الناس، وتقديم برامج هادفة تعالج قضايا المجتمع بأسلوب يتفق مع مبادئ وروح الإسلام .

ويعد مناقشة مستفيضة للبحوث والدراسات توصل المؤتمر إلى التوصيات الآتية:

- ١- إن الشريعة الإسلامية قد حددت الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها الأسرة المسلمة والمتمثلة في الإيمان بالله والتمسك بأصول شريعته في قيام الأسرة من رجل وامرأة وأولاد، نسود المحبة بينهم، وتقوم علاقاتهم على المودة والرحمة امتثالاً لقوله تعالى: "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون". ويؤكد المؤتمر رفض كل الدعوات الجامحة التي تؤثر على هذا البنيان القويم مثل الدعوة للزواج المثلي، وعدم الاهتمام بالتركيب الإسلامي للأسرة.
- ٢- ضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لتشجيع الزواج المشروع بأركانه وشروطه الإسلامية، سواء من خلال منح قروض للشباب، وإيجاد مساكن مناسبة، وتشغيل الشباب في مشروعات صغيرة تعينهم على تكاليف الزواج.
- ٣- نشر المعرفة بأركان الزواج الإسلامي وشروطه الشرعية لتوعية الشباب ضد ما يسمى بالزواج السري أو العرفي غير المشروع والذي تضيع فيه حقوق الفتيات والأبناء.
- ٤- الدعوة إلى الابتكار في العمل الخيري المتعلق بتكوين الأسرة بإنشاء مؤسسات للتوفيق بين راغبي الزواج والإصلاح الأسري.
- ٥- الدعوة إلى برامج تثقيفية للراغبين في الزواج أو المتزوجين حديثاً، وصولاً للتوعية بالحقوق والواجبات.
- ٦- العناية بالاستشارات المتخصصة المتعلقة بالزواج سعياً للحفاظ على الأسرة من أجل قطع الأسباب المؤدية إلى المشكلات الزوجية.
- ٧- أكد المؤتمر ضرورة مواجهة المتغيرات الحديثة التي تفرضها ظروف الواقع بإنزال أحكام الشريعة الإسلامية عليها، مع الالتزام الكامل بعدم تحريم ما أحل الله أو

تحليل ما حرمه، وعلى سبيل المثال الالتزام بالأحكام المقررة في الشريعة لإيقاع الطلاق بأن يكون في أضيق الحدود اتباعاً لقوله -صلى الله عليه وسلم-: "أبغض الحلال عند الله الطلاق"، وبأن يكون مقصوراً على الحالات والأحوال التي قررها القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة والتي ترد تحت مصطلح الطلاق السني.

٨- يؤكد المؤتمر أهمية إقرار المجتمعات الإسلامية لحقوق المرأة التي قررتها الشريعة الإسلامية والتي سبقت بها كافة الأنظمة الوضعية، في الإقرار بالشخصية القانونية للمرأة وتمتعها بمنظومة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مع ضرورة وضع الضوابط لممارسة هذه الحقوق وفقاً لظروف كل مجتمع وبما تسمح به مقتضيات التطور التي يمر بها.

٩- يؤكد المؤتمر أهمية التوسع في الاجتهادات الجديدة التي أخذت بها كثير من الدول في مجالات ضرورة توثيق عقود الزواج والطلاق والرجعة والإشهاد عليها مع رفض صور الزواج الجديدة التي تهمل شروط التأييد في الزواج وتعرض حقوق المرأة للضياع.

١٠- يقرر المؤتمر بأن الظروف الجديدة التي تحياها الأسرة وخروج المرأة للعمل تقتضي مشاركة كل أفراد الأسرة في تحمل التبعات المادية، التي قد يتعذر على الزوج النهوض بها بمفرده.

١١- يوصى المؤتمر بتضمين العناصر المادية والمعنوية في مصطلحات قوانين الأسرة كتعريف الزواج وحقوق الأطفال والمرأة والزوج، بما يعكس أحكام الشرع الإسلامي في إقامة دعائم الأسرة على الأسس المادية والمعنوية في هذه المصطلحات.

١٢- يؤكد المؤتمر ضرورة التعاون بين مختلف الدول الإسلامية في وضع الاجتهادات والحلول التي تُقدّم في إحداها للاستفادة منها في مجال قضايا الأسرة في الدول الأخرى.

١٣- يوصى المؤتمر مختلف أجهزة الإعلام في العالم الإسلامي بالاهتمام بقضايا الأسرة وعرضها بشكل يتناسب مع القيم والمثل الإسلامية، والكف عن اتخاذ المرأة وسيلة للدعاية والترويج، كما يوصى المؤتمر مختلف الدول بالتعاون لوضع رسالة إعلامية واضحة.

١٤- يدعو المؤتمر الجامعات الأعضاء في رابطة الجامعات الإسلامية إلى الأخذ بعين الاعتبار مصلحة ما ينتج عن مجامع الفقه والمؤتمرات العلمية والفقهية في قضايا الأسرة وفي تطوير مناهج الدراسة فيها، ونقلها إلى قاعات التدريس ليكون مجتمع الجامعة على علم بما يجرى من اجتهادات بين المتخصصين والعلماء.

١٥- يدعو المؤتمر جامعة مؤتمه إلى تبنى مثل هذه المؤتمرات العلمية، وفتح مجالات التعاون العلمي بينها وبين المؤسسات الجامعية في مختلف أنحاء العالم.

* وفي الختام لا يسع المؤتمر إلا أن يتقدموا من مقام صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين -حفظه الله ورعاه- بوافر الشكر وعظيم الامتنان لاهتمامه بأمثال هذه المؤتمرات.

كما يتقدمون بخالص الشكر والتقدير لكل من معالي الأستاذ الدكتور عبد السلام العبادي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لرعايته هذا المؤتمر، ومعالي الأستاذ الدكتور سليمان عربيات رئيس الجامعة، وعطوفة الأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية.

كما يتقدمون بالشكر إلى أسرة كلية الشريعة ممثلة بعميدها والهيئتين التدريسية والإدارية فيها ودائرة العلاقات الثقافية والعامة، وكل من ساهم في إنجاح هذا المؤتمر.

والله ولي التوفيق،،
